# بناء السلام في العراق : دراسة في التحديات والآليات

أ.م.عماد وكاع عجيل
كلية التربية الاساسية/ الشرقاط/ جامعة تكريت
emad١٩٨٣@tu.edu.iq

# Building Peace in Iraq after ٢٠٠٣: Astudy on Challenges & Mechanisms.

**Emad Wagga Ajeel**
**College of Basic Education/ Shirqat/ University of Tikrit**

**المستخلص/** يناقش البحث مفهوم بناء السلام الذي اصبح اليوم ضرورة قصوى اكثر من اي وقت مضى، خاصة في بلد كالعراق، الذي يشهد نزاعات وصراعات داخلية كثيرة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، بغض النظر عن الاسباب التي تقف وراء تلك الصراعات والمنازعات، ولكن بالمقابل عملية بناء السلام ليست بالامر السهل والهين، لاشك ان هناك تحديات كثيرة وكبيرة تواجه عملية بناء السلام، سواء الداخلية منها كالتعددية الاجتماعية والدينية والسياسية، او إشكالية الوضع السياسي والامني، او الوضع الاقتصادي وانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي، او التحديات الخارجية، كالتدخلات الاقليمية والدولية، وعملية بناء السلام لا تتحقق إن لم تكن النخبة السياسية على قدر كافي من الوعي السياسي والاجتماعي الذي يمكنها من إدارة الصراع وتحويله إلى سلام، ومن ثم العمل على تقوية دعائم السلام من خلال تبني النخبة السياسية لاستراتيجيات تتعلق بالاليات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، والتي تعمل من خلال تلك الاليات على تعزيز دعائم السلام وانهاء الصراع.

كلمات مفتاحية ( بناء السلام، حفظ السلام، صنع السلام، الصراع، النظم السياسية)

**Abstract** /The recent research discusses the concept of building peace which became an urgent request more than an other time, especially in a country like Iraq that witnesses different internal and external conflicts and disputes, in particular after ٢٠٠٣, regardless the reasons.Yet, the process of peace building is not as easy as one might expect. No doubt, there are many big challenges encounter this process, whether internally, such as political, religious and social multipility on one hand,and the complexity of the the security, political and economical situation accompanied with the financial and administrative corruption phenomenon on the the other hand. Or the external challenges such as the

territorial and international interferences. Peace building process can not be achieved unless the political elite be characterized by the sufficient social and political awareness that enables it to control this conflict and turn it into peace, and then to work on enhancing the peace bases through adopting strategies related to social, cultural, economical and political mechanisms that support this peace, and put an end to the conflict.
Keywords (peacebuilding, peacekeeping, peacemaking, conflict, political systems)

**المقدمة/** إن المجتمعات الإنسانية القائمة على التعدد والتنوع الثقافي بسبب تباين وتنوع الخلفيات الأساسية لهذا التنوع وهي خلفيات يمكن التعامل معها بوعي حيث يحول التناقض إلى تكامل والتصادم إلى تعايش والتعصب إلي تسامح، وإن التنوع والتعدد والاختلاف في الكون واقع ملموس، وهنالك حكمة إلهية في هذا التنوع، لذلك خلق الله الإنسان مخلوقاً مغايراً للمخلوقات الأخرى يحمل بعض صفات ويتفوق عليها بالعقل، هذه الخصائص جعلت البشر يختلفون في أمزجتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم وأفكارهم، ومن هنا جاء التنوع والاختلاف الثقافي في المجتمع القائم على التنوع في ظل دولة واحدة، فكيف يتحقق بناء السلام والتعايش السلمي في مجتمعات متعددة ألاديان ومتنوعة الثقافة ومتباينة في افكارها مثل العراق؟ لاشك ان الاجابة على تلك التساؤلات والاشكاليات تحتاج الى رؤية استراتيجية وشاملة بعيدة عن الصراعات والازمات، واتباع اجراءات على المستوى القريب والبعيد، فنشر ثقافة التعايش السلمي وحقوق الانسان والحكم الصالح ومكافحة الفساد تعتبر جزء من السياسات السليمة والصحيحة لثقافة بناء السلام في العراق, لقد ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، أشكال جديدة من النزاعات ساهمت في تطوير حقل حل النزاعات الدولية الذي يعنى بدراسة أسباب الحرب والنزاع والعمل على حلها، وهذا التطور في حقل النزاعات عرف نقاشات فكرية ونظرية من طرف المحللين، السياسيين والأكاديميين الذين أبدو اهتمام بالغ، ومحاولة لتوضيح الغموض ألمفاهيمي وتدارك بعض العجز في إيجاد نظرية تلم بكل جوانب وحيثيات مفهوم بناء السلام، وهذا راجع إلى التشابك والتداخل في المفاهيم والرؤى حول هذا الموضوع, وقدر تعلق الامر ببلدنا العراق يمكننا القول ان البناء الغير طبيعي للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، خلق إشكالية في عملية بناء السلام، فالحروب والنزاعات العرقية والاقتتال الطائفي وسيطرت تنظيم ( داعش) الارهابي على جزء من البلاد، كلها قد عمقت إشكالية بناء السلام في العراق.

**أهمية البحث** من أهمية الموضوع، فبناء السلام اساس للاستقرار السياسي في العراق، وبدون الاستقرار السياسي يبقى البلد يدور في دوامة الازمات على جميع المستويات، فبعد عام ٢٠٠٣

عانى العراق من ازمات كثيرة سواء السياسية منها او الامنية او الاقتصادية او الخدمية وغيرها من الازمات، وتوجت تلك الازمات بازمة داعش الارهابي الذي ادخل البلاد في ازمة كبيرة، وبعد تحرير البلاد من عصابات (داعش) الارهابي، يحتاج البلاد الى ثقافة بناء السلام خاصة بعد الأثار السلبية التي تركتها سيطرة ( داعش) الارهابي، بين مكونات الشعب العراقي، فما نحتاجة اليوم لازالت تلك الأثار هو بناء سلام حقيقي قائم على التسامح والنوافق والمحبة بين مكونات الشعب العراقي.

**اشكالية البحث:** بلا شك ان البحث يواجه اشكالية تتمثل بوجود اختلافات وتباينات في الرؤى بين مكونات المجتمع العراقي، والتي كانت تمثل سياقاً تاريخياً لكنها تفاعلت بشكل واضح بعد ٢٠٠٣، واكثر من ذلك بعد سيطرة ( داعش) على بعض المحافظات عام ٢٠١٤، مما ادى الى ظهورها كأزمات ومعوقات للاستقرار السياسي، واربكت حالة التعايش السلمي، فماهو دور الارادة السياسية في بناء ثقافة سلام حقيقية، وكيفية دعم ومساندة هذه الارادة السياسية، وهل يمكن بناء ثقافة سلام واقعية في داخل مجتمعات دول الشرق الاوسط ومنها العراق .

**فرضية البحث:** تنطلق من فرضية مؤداها ان تضيق فجوة الانتماءات الفرعية والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والعرقية والقبلية تؤدي بالنتيجة الى تعزيز حالة بناء السلام والتعايش السملي وبدره الى تعزيز الاستقرار السياسي، والعكس صحيح، فثقافة بناء السلام في أي بلد ومنها العراق يجب ان تبنى على وفق ارادة سياسية تعمل على رسوخ هذه الثقافة وبالتالي الوصول الى حالة من السلم المجتمعي، فبناء السلام على الرغم من كونه هدفاً الا انه يتوقف على وعي الطبقة السياسية للاليات الكفيلة لتحقيق بناء السلام، وهنا تبرز عدة تساؤلات منها: ماهو مفهوم بناء السلام، وماهي اهم المفاهيم المقاربة له؟ وماهي ابرز التحديات التي تواجه بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وماهي آليات بناء السلام؟ وغيرها من التساؤلات التي تطرح حول الموضوع.

**منهجية البحث:**بحكم موضوع البحث فقد استدعى الامر توظيف منهج التحليل النظمي في التعرف على بناء السلام بين مكونات المجتمع العراقي، وأثر ذلك على الاستقرار السياسي في البلاد.

**هيكلية البحث:**لقد تضمنت هيكلية البحث ثلاث مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة: تضمن المبحث الاول ثقافة بناء السلام واهم المفاهيم المقاربة له، اما المبحث الثاني: فقد تناول تحديات بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اما المبحث الثالث فقد تناول أليات بناء السلام.

## المبحث الاول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة بها

لقد ظلت مسألة بناء السلام سؤالا أساسياً وجوهرياً عبر السنين والقرون، وبرز فى هذا المجال عدد من المفكرين والفلاسفة، وصناع السلام فى كافة بقاع العالم، ويتيح التاريخ للباحث فى ثقافة السلام قدراً كبيراً من(مفهوم بناء السلام) كمفهوم عميق الجذور، ولقد ظل تاريخ البشرية محتشداً بأعداد كبيرة من الحروب والصراعات التى فى الغالب الأعم تنتهى بقتل أو جرح ملايين الناس وتدمير المدن.

اذ يمكن القول أن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربع عشرة(*) التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام ١٩٩٢ المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين(١).

ويُعتبر بناء السلام مطلباً وغايةً ملحّة، تطمح لبلوغها كلّ المجتمعات البشريّة بكل تكويناتها، وهو قضيّة تحظى باهتمام كل الدول، فهو الركيزة الأساسيّة في نموّها وتطورها، وتحقيقه بات

---

(*) وهذه المبادئ هي:
١- تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.
٢- تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافا لذلك.
٣- إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.
٤- تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
٥- وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.
٦- الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.
٧- الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.
٨- الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.
٩- إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.
١٠- منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.
١١- الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.
١٢- ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.
١٣- بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذا إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليا.
١٤- إنشاء عصبة الأمم و تحرير حزب شيوعي مختار
للمزيد ينظر: جورج سلامة، تاريخ القرن العشرين، ١٩٨٩.

(١) رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية : مفاوضات السلام، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط٥، ١٩٩٨، ص٣٩.

الشغل الشاغل للعديد من القيادات، والمنظّمات، والتحالفات الدوليّة في مختلف أنحاء العالم، بهدف عدم الرجوع إلى النزاعات والصراعات، لهذا كان لزاماً علينا التعرف على مفهوم بناء السلام وبعض المفاهيم المرتبطة به.

**المطلب الاول: مفهوم بناء السلام**

هناك تعاريف عدة لمفهوم بناء السلام وهناك ايضاً مفاهيم اخرى تستعمل لتحديد الخطوات اللازمة للسلام، ويعني مفهوم بناء السلام ( تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع الى مرحلة السلام الايجابي، فالغرض هنا هو ازالة اسباب النزاع سواء كانت مادية أم معنوية ام معرفية واستبدالها باليات وهياكل تمكن الاطراف من التعامل مع بعضهم البعض بشكل سلمي يسمح لهم بتحقيق غاياتهم وتنمية اوجه حياتهم، وان بناء سلام حقيقي يتخذ اشكالاً عديدة، عادة توصف بانها طويلة المدى، على سبيل المثال البرامج التعليمية التي تأخذ على عاتقها تصحيح مفاهيم خاطئة او مفاهيم عدوانية تجاه الاخر، يمكن ان تسهم في تربية اجيال جديدة قادرة على التعامل مع الاخر بشكل ايجابي، كذلك جهود التنمية هي من الاساليب المهمة في بناء السلام، خاصة عندما يكون النزاع ذو صبغة مادية او يتعلق بالفقر ونقص الموارد او يتطلب اعادة بناء.[١]

كما يمكن تعريف بناء السلام بأنه: مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فرداً وجماعة وكذلك السلطة، والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية ودول التي تهدف إلى انعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها تدفع لتمتين عملية بناء السلام [٢].

فبناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاعٍ مسلحٍ وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطواتٍ أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهةٍ أخرى.

**المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة لمفهوم بناء السلام**

(١) عمرو خيري عبدالله واخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاع- المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، جمعية الامل العراقية، العراق، ٢٠١٨، ص٤٩.

(٢) محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ٢٠٠٣، ص٢٢.

هناك عدد من المفاهيم المرتبطة ببناء السلام وتداخلة معاها يمكن التطرق اليها والتعرف عليها والتمييز بينها، ومن هذه المفاهيم:

**اولاً: حفظ السلام:** وهو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع وتثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل وإصلاح النزاع، وإن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره وإنما استعادة اللاعنف(١).

ان عملية حفظ السلام تختلف عن عملية فرض السلام التي تعني كبح النزاع الذي يتم بموافقة الطرفين، ويختلف ايضاً عن عملية صنع السلام التي تنطوي على دعوة الأطراف الى التفاوض، أما عملية حفظ السلام تعني في المقام الاول فقط نحو وضع حد للعنف(٢).

**ثانياً: صنع السلام:** يشير صنع السلام إلى الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض والتحاور بين الأطراف واستعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع، وتجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع(٣).

كما يمكن القول ان عملية صنع السلام تتم من خلال مرحلتيين اساسيتين: **المرحلة الاولى:** وتهدف الى استخدام الجهود السلمية(التفاوض_التفاهم_الوساطة_التحكيم_التوافق_الحل بالاساليب القانونية_العمل من خلال المنظمات الاقليمية_الالتزام باتفاقيات مسبقة) من أجل إيقاف الصدام أو تحييده والوصول الى إستقرار الأوضاع على ارض النزاع ما أمكن، أما **المرحلة الثانية** ويكون الهدف فيها أكثر من مجرد إيقاف الصدامات وإستقرار الاوضاع على الارض، بل إن الهدف هنا يكون بالوصول الى حل سلمي سياسي مستديم ينهي النزاع(٤).

**ثالثاً: فرض السلام:** ينصرف هذا المفهوم إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات والعقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم والنظام، وقد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، وإجراءات عسكرية(٥).

---

(٣)Susan Bliss , Peace building and conflict and resolution, Global eduction learing emphases, Directr NSW ٢٠٠١-٢٠١٠ .p٥١

(٢) عمرو خيري عبدالله وأخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات – المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام، جمعية الامل العراقية، ٢٠١٨، ص١١٨.

(٣) أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩.

(٤) عادل زقاغ، وهاجر خلالقة، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١١) جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٤، ص٢٧٤.

(٥) محمد احمد عبد الغفار، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

وعملية فرض السلام هي عملية تصدر بقرار من الامم المتحدة وذلك بفرض استخدام القوة نظراً لفشل الوسائل السلمية في ايجاد حلول، وتأخذ هذه القرارات بأمر ملزم للتنفيذ[١].

**رابعاً: ثقافة السلام:** يمكن تعريف ثقافة السلام بانها: التحول من ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة للسلام ونبذ العنف وأن ثقافة السلام تتضمن قيماً، ومواقف وسلوك كما تعكس وتدفع إلى التفاعل الاجتماعي والمشاركة التي تقوم على أساس مبادئ الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والتسامح، والتضامن، وكافة حقوق الإنسان التي ترفض العنف وتسعى إلى منع الصراعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية لحل المشكلات من خلال الحوار والتفاوض والتي تكفل الممارسة الكاملة لجميع الحقوق وسبل المشاركة الكاملة في عملية تنمية المجتمع كما أن برنامج العمل من أجل ثقافة السلام الذي صدر عن الجمعية العامة للام المتحدة الصادر سنة ١٩٩٩ يضم ثمانية مجالات تتعلق بالتعليم من أجل ثقافة للسلام ومساواة المرأة بالرجل والمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، والتفاهم، والتسامح، والتضامن وحرية تدفق المعلومات والمعارف والسلم والأمن الدوليين[٢].

## المبحث الثاني: ثقافة بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد دخول القوات الاجنبية الى العراق واحتلاله في ٩ نيسان٢٠٠٣، حصلت انتقالة كبيرة في المجتمع العراقي، فشهد البلاد فوضى عارمة وسلب ونهب، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهيار السلطة السياسية للدولة العراقية، مع تدنى مستوى الوعي السياسي والثقافي، مع تنامي روح الانتقام والثأر التي غذتها اطراف داخلية وخارجية[٣].

وعلى الرغم من ان الاحتلال الاجنبي للعراق قد انتهى رسمياً بصدور قرار مجلس الامن رقم ١٥٤٦ في ٢٠٠٤/٦/٨، وما تلى ذلك من نقل للسلطة للحكومة العراقية، الا ان أثار الاحتلال لازالت موجودة، اذ يعد الاحتلال عاملاً اساسياً في هدم دولة المؤسسات، اذ ان الاحتلال عمد الى انهاء تلك المؤسسات وعمل الى انشاء مؤسسات تتناسب مع رغباته وطموحاته[٤].

مما لاشك فيه ان عملية بناء السلام تكون اكثر صعوبة في المجتمعات المتعددة، ويعد العراق موطناً للكثير من الثقافات والحضارات المتنوعة، والتي تركت بصمتها على النسيج

---

(١) غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية، دار البشير للتوزيع والنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٠، ص٨٧.

(٢) تقرير عن ثقافة بناء السلام، اعداد مؤسسة ثقافة السلام بناء على الدعوة الواردة في الفقرة العاملة العاشرة من قرار الجمعية العامة ١٤٣/ ٥٩/ A، تحرير وترجمة: محسن يوسف، منتدى الإصلاح العربي – مكتبة الإسكندرية

(٣) طه حميد حسن العنبكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص١٥١.

(٤) عبير سهام مهدي، بناء دولة القانون في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٩) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص٧١.

الاجتماعي في العراق، وكما هو معروف فان تاريخ العراق الحديث معقداً ومحفوفاً بالصراعات والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار، ولعل اخرها الاحتلال الاجنبي عام ٢٠٠٣، مما تسبب في انقسامات عميقة داخل المجتمع العراقي، كما ان العراق بلد يتميز بالتعددية القومية والقبلية والدينية والمذهبية والطائفية، فلكل من هذه المكونات خصائصها المميزة، واذا كان ابناء الشعب العراقي يجمعهم انتماءهم الوطني فأن ذلك لا يتناقض مع الانتماء القومي أو المذهبي او القبلي، والامر الصحي والسليم هو أحترام هذه المكونات والانتماءات والاعتزاز بها، كذلك لايصح اهمالها أو تجاهلها، بل من الضروري إزالة الغبن التاريخي، وتوفير كل المستلزمات للمارسة المكونات لحقوقها الديمقراطية[١].

كما تعرض التماسك المجتمعي لشرخ كبير، وبشكل فج لحظة دخول (داعش) الارهابي الموصل في ٩/ حزيران ٢٠١٤، وعدد من المحافظات الاخرى، وإدعائه بأنه يمثل الدفاع عن مكون بعينه، دونما أي أعتبار للمكونات الأخرى، لاسيما (الإيزيديين) الذين تعرضوا لحالات قتل وإبادة وأغتصاب، فضلاً عن سواهم من المكونات الاساسية الأخرى، بما فيهم المكون السني ذاته، إذ تم تصفية الألاف من المعارضين منهم لحكم هؤلاء، وإدارة المدينة بشكل بعيد جداً عمَا وصل اليه الانسان في القرن الحالي، مستنداً على مبدأ التخويف والقتل، الأمر الذي تولد عنه إعداد كبيرة من النازحين مكثوا في مناطق مختلفة من العراق، سواءاً في أقليم كردستان أو المحافظات الأخرى، هربا من قسوة التنظيم، وأسلوبه المتردي جداً في التعامل الحياتي[٢].

وبالرغم من كل تلك الامال التي عقدت على تحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة (داعش)، ودوره في عملية إعادة أنعاش التماسك المجتمعي وبناء السلام، إلا أن عمليات التحرير، والتي راح ضحيتها الالاف بين المدنيين والعسكرين ايضاً، لم تنهِ بشكل كبير تلك الفجوة التي تعاظمت كلما أزدادت حالات المعاناة بين الاهالي، لا بل أن ترسبات مرحلة احتلال (داعش) الارهابي وجدت صداها بشكل مباشر،عقب التحرير، إذ أتضحت جميع الحقائق التي نتجت عن حكم لا يمت للأنسانية بصلة، فمن المقابر الجماعية الى بعض الحالات الخاصة بالتفكك الإسري وغيرها من الظواهر الأجتماعية الخطيرة التي ضربت عمق التماسك والسلم المجتمعي، وقضايا إثارة روح الثأئر والفتن، إلى أن أنتهى الأمر بواقع يؤشر منحناه تراجعاً كبيراً في مستويات التعليم والصحة، ناهيك عن مدن منكوبة ببُناها التحتية والفوقية، كل ذلك كان، إيذانا بواقع جديد يحتاج

(١) فايز عبدالله العساف، الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق إنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الاردن، ٢٠١٠، ص٢١.
(٢) محمد وائل القيسي، السلم المُجتمعي : المقومات وأليات الحماية" محافظة نينوى أنموذجا، مركز نون للدراسات الاستراتيجية،الموصل، ٢٠١٧، ص٨.

الى معالجات عبر أليات حقيقية جادة، وجهد أستثنائي داخلي ودولي، وبمبالغ مُستحقة، قادرة على أحتواء الواقع المتردي، وتفادي أستمراريته بنتائجه المتداعيةعلى البلد بشكل عام[١]. وهناك مجموعة من العوامل او التحديات التي تواجه عملية بناء السلام في العراق، منها عوامل داخلية وعوامل خارجية.

**المطلب الاول: العوامل الداخلية**

**اولاً: التعددية الاجتماعية والدينية والسياسية:** كما ذكرنا سابقاً ان العراق بلد متلون اجتماعياً بين اللوان طيف متعددة، والاكثر من ذلك ان الانتماءات القومية فيها تباينات مذهبية ودينية[*] مما يجعل الخريطة الاجتماعية متباينة، والواقع ان كلاً من البعد المذهبي والقومي والعشائري في العراق قد سيس في بعض جوانبه، فلم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما اصبح الاختلاف متغيراً متعلقاً بشرعية العمل السياسي وقبوله من قبل كل او بعض العراقيين، بل وغاب الاجماع طالما تعلق بالبعد السياسي للاختلاف الاجتماعي بين العراقيين[٢]، فالنكوص الاجتماعي نحو اعتماد هويات فرعية متعددة، سيظل مصدراً لحدوث الصراعات بين الجماعات، دون الذهاب الى المشترك الاعلى من ذلك لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع، لهذا فان الهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة، بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة، وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، اي انها لابد وان تعمل على تحقيق الولاء للمجتمع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس من خلال اجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها السياسية في اضفاء روح التعايش السلمي وبناء السلام بين مكونات المجتمع العراقي[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٩.

(*) يشكل المسلمون نحو ٩٥% من السكان، وتتوزع الـ٥% المتبقية على المسيحية والإيزيدية والصابئة وديانات أخرى أقل عددًا، رغم عدم وجود تعداد سكاني رسمي يحدد انتماء سكان العراق الديني أو الطائفي أو القومي، إلا أن سلطة الائتلاف المؤقتة، وبالاتفاق مع الكتل السياسية التي شاركت في مجلس الحكم الانتقالي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وضعت نسبًا اتُّفق عليها لاقتسام السلطات والموارد، بموجب تلك النسب يتكون العراق من أكثر من ٥٥% من العرب الشيعة، و٢٢% من العرب السُنة، أي أن نسبة العرب تبلغ ٧٧%، ثم الأكراد ١٩%، وتتوزع نسبة أقل من ٣% قوميًا على التركمان وغيرهم، وتتراوح نسبة العراقيين السُنّة، وفقًا لتقارير وإحصاءات غير رسمية، بين ٤٧% و٥١% من السكان، ويتوزعون بين العرب والأكراد والتركمان، بينما يُقدر عدد السكان الشيعة بحدود ٥٠%، أي نصف السكان، وأغلبهم من العرب، وبعضهم من الأكراد والتركمان. رائد الحامد، العراق.. فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات، وكالة الاناضول، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي: https://www.aa.com.tr

(٢) عامر هاشم عواد ، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص٢٥.

(٣) غسان سلامة، الديمقراطية كأداة للسلم الأمني، ندوة سياسات الانفتاح العربي الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص١١٣.

فاصبحت الهوية الوطنية في العراق ضعيفة والولاءات الجزئية اعمق من ولاءات المواطنة كالعشيرة والطائفة، التي اصبحت مصدر ضعف للعراق وليست مصدر قوة، وسادت المحسوبية الطائفية التي اصبحت بمثابة نظام سياسي، واصبحت الطبقة السياسية تتصرف بناءً على مصلحتها الخاصة، واصبحت العملية السياسية في العراق تتميز بتعدد مراكز القوى بدون اتفاق على برامج سليمة لادارة هذا التنوع والتعدد وتحويله الى اداة فاعلة في بناء السلام(١)، فسياسة النظام السابق المتمثلة بالشمولية ادت الى بروز الثقافات الفرعية بعد ٢٠٠٣ وعدم انصارها في بوتقة واحدة مما شكل عائق كبير امام بناء سلام حقيقي قائم على تقديم مصلحة البلد على مصلحة الطائفة او العشيرة او المذهب.

**ثانياً: إشكالية الوضع السياسي والامني:** لقد ادى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، الى إلغاء الدستور من جانب واحد الذي كان قائماً منذ السبعينات، وقد تم كتابة دستور جديد للبلاد تحت اشراف بول بريمر الحاكم المدني للعراق، وعلى الرغم من ان الدستور دخل حيز التنفيذ بعد الاستفتاء عليه عام ٢٠٠٥، فان البعض يرى ان اللغة التي كتب فيها الدستور قد أكدت على الانقسامات العرقية والطائفية بدلاً من ربط المجتمعات المتنوعة بدولة واحدة، كما تضمن عدد من التناقضات والالتباسات التي من شأنها ان تؤثر على الساسة العامة للحكومة العراقية(٢)، وعلى الرغم من وجود مجموعة متنوعة من الفئات التي تساهم في العملية السياسية، فقد نتج عن الطبيعة الحزبية عدم المرونة تجاه تنفيذ السياسات التي تحتاج الى حلول توفيقية غير مستساغة لشريحة واسعة من الجمهور خوفاً من فقدان السلطة، فالديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق تعد مظهر من مظاهر الطائفية السياسية، اذ تشكل معوقاً امام تحقيق فاعلية النظام السياسي، وخلقت عدة تحديات داخل بنية المجتمع تمثلت في اعاقة الجهود الرامية في بناء السلام(٣).

اضافة الى ذلك الصراعات والخلافات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية، ومدى قدرتها على بلورة رؤية وطنية تتسع للجميع، اضافة الى تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين، وبالشكل الذي يزيد من تعقيد تشكيل الحكومة فلا نزال نعيش مرحلة يمكن إن توصف بأنها مرحلة الزعامات، فالواضح إن طموحات بعض هذه الزعامات كانت العقبة الاساسية امام تشكيل حكومة تعكس رغبات وطموحات الناخبين مما يجعل الاجواء السائدة غير مشجعة

(١) مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٠٥) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص١٤٩.

(٢) المصالحة الوطنية في العراق- دراسة مقارنة، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٨.

(٣) مجموعة مستقبل العراق، نحو عراق ديمقراطي مسالم غير طائفي، مجلة المستقبل العربي، العدد ( ٣٧٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص١١٢.

للوصول الى توافق سياسي يخرج البلاد من أزمته[١]، كما إن عملية تشكيل الاحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية العراقية بعد الاحتلال وعلى الرغم من ان بعضها يمتلك جذوراً تاريخية تمتد عشرات السنين وكانت تمارس نشاطها في المنفى الا ان معظم تلك الاحزاب لم تكن تمتلك برامج سياسية معلنة وواضحة (باستثناء عدد قليل من الاحزاب) فان معظم تلك الاحزاب لم تكن اكثر من مجموعات من الاشخاص الموالين والمرتبطين بشخصيات قيادية كارزمية وتفتقر بالتالي تلك الاحزاب لوجود هيكل تنظيمي حقيقي[٢]، اضافة الى عدم وجود قانون للأحزاب السياسية في العراق له التأثير السلبي الواضح في تنظيم عمل الكيانات السياسية والتعريف بحقوقها والتزاماتها وتنظيم مسألة تمويل حملاتها الانتخابية وغيرها من القضايا المهمة، اذ ان اي تجربة ديمقراطية لا تعيش من دون قانون للأحزاب كما معمول به في دول عديدة، قانون يعّرف بها، وينّظم عملها، ويحدد صرفياتها، ويراقب عملها، ويفرض الجزاءات على مخالفتها، ويتابع مشروعيتها بمقتضى دستور البلاد، كما ويحرم عليها اية علاقات بدول اخرى تمس المبادئ الوطنية، فضلاً عن التزامها بتلك المبادئ من خلال اقرارها ذلك في انظمتها الداخلية، كما ويرافق هذا ايضاً الرقابة التامة وفق اسس قانونية تشريعية لانظمة التمويل والانفاق في الحملات الانتخابية الخاصة بالقوائم والاشخاص والاحزاب[٣]. ولعل ذلك اضطر الاحزاب السياسية الى العمل بأمر سلطة الائتلاف رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ منذ انتخابات عام ٢٠٠٥، الذي لم يعالج العديد من القضايا المهمة[*].

كما تعرض الوضع الامني في العراق الى هجمة شرسة من قبل الجماعات المتطرفة (داعش) انتهت بسقوط عدة محافظات بيد ( داعش) كان اولها مدينة الموصل في ٢٠١٤/٦/٩، وادى سقوط المدينة الى انهيار سريع للقوات الامنية العراقية بشكل ملفت، اذ ادى الى حدوث فجوة امنية كبيرة في الادارة الامنية في الموصل، والتي انعكست بشكل مباشر على الوضع الامني في بقية المحافظات مثل ( صلاح الدين وديالى وكركوك والانبار)، وبالتالي نجد ان التحديات الكبيرة

---

(١) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٥٠.

(٢) رند رحيم فرانكي، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٢٩٧)، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٤.

(٣) فرات المحسن، الية الانتخاب واثرها وقانون تنظيم الاحزاب، موقع الحوار المتمدن على الانترنيت:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

(*) اوصت شبكة شمس في تقريرها لها على ضرورة تعجيل اصدار قانون الاحزاب الذي ينظم مصادر تمويلها ويلزمها بالتقيد بتعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وعلى الاخص عدم استخدام ممتلكات الدولة لصالح اي كيان متنافس في الانتخابات، للمزيد ينظر تقرير شبكة شمس عن مراقبة انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ على موقع الشبكة على الانترنيت: http://www.sun-network.org

التي واجهها العراق فيما يتعلق بالوضع الامني كانت لها اثر كبير مازال ماثلاً لحد لحظتنا الحالية[1]، مما مهد لظهور كثير من الازمات ومنها: **ازمة النازحين:** بين ليلة وضحاها وجد العراقيون انفسهم امام حقيقة مريرة، لو انها قُصّت عليهم، ولم تكن ماثلة امامهم لكانت في نظر الكثيرين منهم، انها الى الخيال اقرب منها الى الحقيقة. فعصابات الارهاب قد سيطرت على مساحات شاسعة من العراق، وعاثت في الارض فساداً، فمن الذبح والاغتصاب وسبي واستعباد النساء والسلب والنهب، الى تفجير البيوت وصولاً الى التهجير الجماعي، ونزوح مئات الآلاف من المواطنين من محافظات الموصل وكركوك وديالى، الى باقي مناطق العراق فالشيعة من التركمان والعرب في تلعفر وسهل نينوى وطوزخورماتو وغيرها، قد نالوا القسط الأوفر من هذا التهجير والنزوح، والقتل على الهوية وكذا الحال مع الشبك والايزيديين والمسيحيين، وتحولت مناطقهم الى ساحات للمعارك وموطن للتكفيرين، وفي مناطق النزوح تبدأ معاناة اخرى للنازحين، ومنها اماكن سكنهم، فمنهم من سكن المخيمات، ومنهم من سكن خربة قديمة، والبعض الآخر سكن بنايات قيد الانشاء، ومنهم من سكن المدارس، والبعض الآخر حصل على وضع أفضل الى حد ما، بان سكن الحسينيات، وبنايات المواكب الحسينية، ورغم تعدد شكل مساكن النازحين إلا انها تشترك في سمات عامة تشملها جميعا، ففي الظروف المناخية القاسية حيث الحر الشديد، فان هذه المساكن لاتلبي ادنى متطلبات الحماية من الحر، كما انه قد لا تتوفر في بعضها أي خدمات صحية كافية او مناسبة، ولقد ترك النزوح أثار كثيرة في نفوس النازحين منها أثار نفسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها من الأثار التي تركت أثراً سلبياً على النازحين، وكذلك من الازمات: **تحدي القيادة:** قد تطفو على السطح بعض المشاكل بين العرب السنة والأكراد من أجل السيطرة على بعض مناطق المحافظة التي حررتها قوات البشمركة، ولكن أغلب سكانها من العرب، بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الشخصيات الكردية المعروفة تأمل في إضفاء الشرعية على استيلائهم على منازل وأراضي السكان العرب، بحجة أن أصحابها قدموا الدعم لتنظيم داعش الارهابي في الماضي، وتُعد مشكلة القيادة بين العرب السنة أحد القضايا الرئيسية بعد هزيمة تنظيم داعش، فعندما ننظر إلى أسباب ظهور تنظيم داعش الارهابي كعنصرٍ فاعلٍ في الساحة العراقية، سنجد ان فراغ القيادة بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ كان سبباً رئيسياً في ذلك، حيث أجبرت العمليات الانتحارية والتهديدات والتدابير القانونية والعسكرية الكثير من القيادات السنية البارزة على ترك وظائفهم في بغداد واللجوء إلى قراهم، بينما اضطرت الشخصيات السنية البارزة

(1)حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي،مجلة قضايا سياسية،العدد(٣٧-٣٨)كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،٢٠١٤،ص ٢٩

الأخرى لمغادرة البلاد نهائياً، ساعدت هذه التطورات في خلق أرضٍ خصبة لقيام تنظيم داعش الارهابي بادعاء تمثيله لمصالح السكان العراقيين السنة المصابين بخيبة الأمل، وفي حقبة ما بعد داعش، لن تقتصر الحاجة على قيادةٍ سياسيةٍ جديدةٍ فقط، بل هنالك حاجة إلى إرساء مفاهيمٍ سياسيةٍ جديدة لهزيمة دعاية تنظيم داعش الارهابي وإعادة تأهيل الجماعات السنية، فالتمثيل السياسي الديمقراطي للجماعات السنية العراقية بعد هزيمة تنظيم داعش، ستكون عاملاً أساسياً لنجاح دولة العراق في حقبة ما بعد داعش الارهابي ومن الجانب العسكري تبدو المسألة أكثر تعقيداً اذ شهدت محافظة نينوى قبل سقوطها بيد تنظيم داعش الارهابي حالة من تعدد المرجعيات للقوات الامنية التي كانت متواجدة في المحافظة مما خلق حالة من الارباك وفقدان القيادة والسيطرة للمحافظة على امن المدينة والمواطن، وكانت على خلفيات سياسية مستاثرة بالسلطة وسلطة المركز اضافة الى ضعف دور الادارة المحلية للمحافظة في التعامل مع هذا الملف الامني بسبب تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة واقتصارها على الاستفادة منها في حملات البرامج الانتخابية، والفساد المستشري في الاجهزة الامنية والخروقات التي زادت من انهيار هذه المنظومة الامنية في ساعات قليلة بعد قدوم داعش الارهابي للمدينة ولم يذكر لاغلبها المقاومة والقتال والصمود في وجه الارهاب، وما يميز المرحلة الحالية من وجود قوات امنية متعددة شاركت في عمليات التحرير، ولها ارتباط او تنظيم متعدد مع مراجعها الامنية بمختلف صنوفها، يتخوف من تاثيرها في مرحلة مابعد داعش الارهابي من خلال بقاءها وفرض اجندتها في المناطق التي تحررها، مما قد يسهم في زعزعة الامن والاستقرار السياسي وبالتالي العودة الى المربع الاول بفقدان القيادة والسيطرة وتشكيل جغرافية على اسس عسكرية ترسمها القوات الامنية المحررة لتلك المناطق، وخاصة انه بعد انتهاء الحرب العسكرية لدحر داعش الارهابي ستبدأ الحرب الامنية والتي ستحتاج الى عمل اكثر دقة وقوة وقد تستغرق فترة طويلة مالم يتم اتخاذ المعالجات الاساسية بضمان خلق جهاز امني محلي (الامن المجتمعي) يتكفل بالملف الامني في المحافظة، او قد نتوجه الى نزاعات مسلحة[١].

فالوضع الامني العراقي يمثل العقبة والتحدي الاكبر امام نجاحات سياسة بناء السلام في العراق.

**ثالثاً: الوضع الاقتصادي وانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي:** ان العوامل الاقتصادية لها اثر بالغ في عملية بناء السلام، فهي تؤثر سلباً أو ايجابياً في توفير الارضية الملائمة لتطور

(١) جيفارا زياء، التحديات مابعد دحر داعش في نينوى الأحد ٠٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موقع كتابات

واستقرار العملية السياسية، فكلما تحسنت الاوضاع المعيشية للمواطنين كلما كانوا مؤهلين اكثر لممارسة حقوقهم وحرياتهم، لذا فان الانهيار الاقتصادي الذي شهده العراق بعد الاحتلال، وما سبقها من الحصار الاقتصادي، اعقبها عمليات السلب والنهب والحرق والتدمير الذي طال اغلب مؤسسات الدولة حتى ان البنى التحتية قد اصابها التدمير الكامل والشامل الامر الذي يتطلب اموالاً وجهوداً وزمناً ليس بالقليل لإعادة البنية التحتية وتحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد والتي تقف حائلاً امام عملية التحول الديمقراطي، اذ إن الاحتلال الأمريكي للعراق أدى إلى تدمير البُنى التحتية العراقية، وانخفاض الناتج المحلي العراقي إلى أدنى مستوياته، وتعرض الاقتصاد العراقي للشلل والتدمير الشامل لبناه الأساسية وقطاعاته الصناعية والخدمية والزراعية، وتحول العراق من بلد زراعي شبه مكتفٍ ذاتياً إلى بلد مستوردٍ للمنتجات الزراعية من دول الجوار وأصبحنا نستورد أبسط الحاجيات المحلية واقتصرت عملية تصدير العراق على النفط الذي بدوره شهد انخفاضاً في الإنتاج وأصبح تحت القبضة الأمريكية إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً [١]، فقد أثر الوضع الاقتصادي على جميع المستويات مما أثر بدوره على عملية بناء السلام، فعلى المستوى السياسي، كانت خاضعة للمحسوبية التي غالباً ما تكون طائفية بطبيعتها، اذ غالباً ما يتم التعيين على أساس سياسي وتم استبعاد مبدأ الكفاءة، مما ادى الى وجود مسؤولين حكوميين غير قادرين وغير راغبين في حل مشكلات التنمية التي يعاني منها العراق، فقد شهد العراق ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية بدلاً من الكفاءة، وتم تعيين الكثير من الموظفين والمديرين بل وحتى الوزراء على اساس المحاصصة والاتفاقات السياسية، مما ادى الى انتشار المحسوبية وشراء الولاءات، اما على المستوى الامني فقد نتج عن تلك المحسوبية صعود المسؤولين العسكريين عديمي الخبرة الى مراكز القيادة، الذين استفادوا من عمليات الشراء الفاسدة لاستخدام التمويل المخصص للقوات والمعدات اللازمة لغاياتهم الخاصة من خلال شراء معدات دون المستوى المطلوب، وكذلك بيع الأسلحة والمعدات في السوق السوداء، وهو ما ساعد في صعود تنظيم ( داعش)، كما شجع الفساد المستشري والرشوة المتفشية التي اعاقت الكفاءة والعمل الجاد على هجرة العقول، وهو ما من شأنه أن يعيق التنمية العراقية، فضلاً عن ذلك فان فقدان التمويل في وقت كانت فيه الحكومة العراقية تعاني من نقص السيولة النقدية بسبب هبوط اسعار النفط قد أثر في قدرة الحكومة على التصدي لتنظيم ( داعش) واعادة الإعمار في المناطق التي تعرضت للدمار بسبب القتال[٢].

---

(١) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث١١أيلول٢٠٠١، الهيئة العامة السورية، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٩٦

(٢) للمزيد ينظر: المصالحة الوطنية في العراق- دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٦-٢٧.

بالنتيجة أثر الوضع الاقتصادي والفساد المستشري في مؤسسات الدولة بعملية بناء السلام، لانها تحتاج الى امكانية اقتصادية كبيرة، لكي تقوم بعملية اعادة الاعمار واعادة النازحين بدون توفير الامكانيات والتمويل لايمكن ان تقوم الحكومة بدورها الحقيقي تجاة عملية بناء السلام.

**المطلب الثاني: التحديات الخارجية**

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، اصبح العراق مسرحاً للتدخلات الخارجية وتصفية الحسابات سواء على المستوى الاقليمي ام على المستوى الدولى، فالحدود اصبحت مفتوحة لكل من يريد ان يكون له موطئ قدم في هذا البلد، لضمان مصالحه ولتصفية حساباته مع خصومه، فلم يشهد العراق استقرار سياسي وامني منذ ٢٠٠٣ والى الوقت الحاضر.

**اولاً: التدخلات الاقليمية:** كما هو معروف تعتبر منطقة الشرق الاوسط اكثر المناطق اضطراباً في العالم، والعراق جزء من هذه المنطقة ولا يمكن ان يكون بمنأى عن هذه الاضطرابات، والتدخلات الاقليمية في الشأن الداخلي للعراق واضحة بشكل كبير، ولقد دعمت الدول الاقليمية حركات واحزاب سياسية على أسس قومية وطائفية وعنصرية داخل العراق، فتحولت الساحة العراقية الى حلبة للإرادات والمصالح الاقليمية، فأغلب دول الجوار لها مصالح حيوية وتسعى الى تحقيقها بوسائل مختلفة، لذلك ساهمت تلك التدخلات في تفكيك النسيج الاجتماعي وتفتيت كيان الانسان العراقي، والذي انعكس بدوره على السلام الداخي[١].

ان ما يحدث في العراق هو جزء من خطة صهيونية بتنفيذ امريكي، فالمحاولات الرامية الى اشعال الحرب الطائفية بين اطياف الشعب العراقي تصب في إطار الاستراتيجية الاسرائيلية، اضافة الى تقسيم العراق الى ثلاث دويلات او اقاليم متناحرة سهلة الانقياد غاية عليا في الفكر الاسرائيلي، لتسهل السيطرة على موارد العراق الاقتصادية[٢]، اما ايران فلازالت تمارس دوراً كبيراً في التأثير على السياسات العراقية الداخلية منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من خلال التحكم في صنع القرار، ساعد على ذلك العامل المذهبي والارث الاجتماعي، اضافة الى الفراغ الاستراتيجي والسياسي الذي شهده البلاد عقب الاحتلال، ويمكن ان نتلمس ذلك من خلال تصريحات ومواقف المسؤولين سواء كانوا عراقيين ام ايرانيين[٣]، وكان التصريح الاهم والمعبر

---

(١) ستار جبار علاوي، السياسة الخارجية العراقية وإمكانيات التفاعل الاقليمي، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني ( علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي) بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص٧٤

(٢) بسمة عبدالمحسن سعيد، اسرائيل ومسعى عدم استقرار المنطقة (مصر، العراق، سوريا)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(٩) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤، ص١٣٥.

(٣) عدنان الباججي، التيار الصدري دعم المالكي بتوجهات إيرانية والحكومة ترضخ لضغوط طهران، على الموقع الالكتروني لشفق نيوز على شبكة المعلومات الدولية: ٢٠١٢
http://www.shafaaq.com/sh٢/news/iraq-news/٤٦٥٣٢

عن الوضع الحالي هو ما أعلنه قائد فيلق القدس الايراني العميد (قاسم سليماني): بأن العراق وجنوب لبنان يخضعان لادارة طهران وأفكارهما، مؤكداً أن بلاده يمكن ان تنظم أي حركة تهدف الى تشكيل حكومات اسلامية في البلدين، ونقلت وكالة (إيسنا) للأنباء شبه الرسمية عن سليماني قوله خلال ندوة حضرها عدد من شباب البلدان العربية التي شهدت ثورات ضد انظمة الحكم ( ان ايران حاضرة في العراق والجنوب اللبناني، وإن هاتين المنطقتين تخضعان بشكل أو بأخر لإدارة طهران وافكارها)[١].

فقد عملت ايران من خلال تدخلها في الشأن الداخلي للعراق على لعب دور مؤثر في السياسة الداخلية والخارجية للعراق، هادفة الى ارباك المخططات الامريكية فيه، وذلك بانتهاج سياسة تحقق مصالحها بشكل كبير، كما امتلكت السياسة الايرانية القدرة على المفاضلة بين عدة بدائل لكل منها تأثيرها، وعليه تطلعت ايران الى عراق ما بعد ٢٠٠٣ ليكون متشكل وفق مايحقق مصالحها واهدافها[٢]، وفيما يتعلق بتركيا فهي تؤدي دوراً مهماً في التحول الديمقراطي سواء كان ايجابياً ام سلبياً، وعلى الرغم من مشاكلها الداخلية وتحديداً مشكلة حزب العمال الكردستاني ومخاوفها من نشوء دولة كردية في شمال العراق، الا انها تتعامل بجدية مع الامر، وقد اوجدت علاقات جيدة مع القيادات الكردية في اقليم كردستان، واصبحت تتدخل بالشأن العراقي سياسياً وعسكرياً، مما ازعج الحكومة المركزية، وتشنجت العلاقات العراقية التركية على خلفية زيارة وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو الى محافظة كركوك، اذ اعتبرت الحكومة العراقية الزيارة غير رسمية، ودون علم وموافقة وزارة الخارجية[٣]، وان التدخل الواسع لتركيا في العراق لصالح السنة والاكراد هو لقلقة الحكومة الاتحادية، كذلك تمارس الضغط على الحكومة العراقية فيما يتعلق بموضوع المياه، ( كان اخرها ما يتعلق بموضوع سد اليسو)، اضافة الى دعم الاحزاب السنية والكردية، كذلك اغراق العراق بالسلع وخاصة الالبسة والاغذية ومواد البناء[٤].

**المطلب الثاني: التدخلات الدولية:** ان من النتائج الرئيسية لاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية هو انهيار النظام السياسي، ولم تكن على الساحة السياسية العراقية اي قوة سياسية عراقية مهيئة لتولي امر العراق ولو بصورة جزئية، ونتيجة الاحتلال والتخبط بالمواقف

---

(١) للمزيد ينظر: التقرير الخبري لموقع الجديدة نيوز بعنوان: قائد فيلق القدس الايراني قاسم سليماني: العراق يخضع لإدارة طهران وأفكارها، بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١، الموقع التالي: http://aljadidah.com

(٢) ايناس عبدالسادة علي العنزي، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٦) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣٩.

(٣) التقرير الخبري لشفق نيوز العراق لامريكا: التدخل التركي السافر خرق لجميع الاعراف الدولية، بتاريخ ٨/٦/ ٢٠١٢، شبكة المعلومات العالمية: http://www.shsfaaq.com/sh٢/news

(٤) رؤى خليل سعيد، تركيا ايقاعات مختلفة للتعامل مع العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(٩) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤، ص٨٦

وعشوائية التحركات الناتجة عنه اصبحت هناك حالة من الفراغ السياسي، لذلك جرت محاولات سعياً لملئ الفراغ، وتسارعت وتيرة التنافس بين القوى السياسية والطوائف والقوميات العراقية حول صياغة النظام السياسي الجديد، الامر الذي ولد مجموعة من المشكلات الصعبة داخل العراق[١].

فالدور الامريكي في العراق عمد الى محاولة تفتيت الوحدة الوطنية، وتحويل التنوع الطبيعي في تركيبة البلاد الى عامل للتناحر والنزاع[٢]، فادخلت المجتمع باكمله في تخبط جديد ومتشابك في العلاقات الداخلية، فكان هدف الغزو هو تدمير السلطة، ولكن انتهت الى تدمير الدولة ومحوها، فشرع الاحتلال الى تدمير مؤسسات الدولة وحل الجيش وكافة اجهزة الامن والدفاع، وهذا ادى الى ادخال المجتمع في دوامة من العنف والارهاب ومهد الطريق لتشكيل مرجعيات سياسية وثقافية جديدة اصبح لها رموزها وكياناتها التي تضاهي كيان الدولة[٣]، فكان ذلك من ابرز سمات ( استراتيجية الصدمة والترويع) والتي تقوم على جانبين **الاول:** حل مؤسسات الدولة والاجهاض عليها ونشر الفوضى وتبني سياسة الاذلال والتركيع والاحباط واشاعة اليأس والافساد وفتح الحدود وغض النظر عن دخول (الارهابيين) والعنف الطائفي والتهجير والهجرة وقتل الكفاءات وتدمير المقدسات، اما **الثاني** فهو: العمل بكل تؤدة واحكام لتحقيق الاهداف المطلوبة ضمن مراحل متعاقبة، بعيداً عن اهتمام المواطن الذي اصيب بالاحباط واليأس نتيجة السياسة المتبعة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في العراق[٤].

نستنتج من كل ماسبق بان الولايات المتحدة الامريكية عملت على تهيئة الوضع الملائم لبناء عراق وفق تصوراتها الخاصة، المكون من عدة اقاليم مذهبية واثنية، فبعد ان حطمت ركائز الدولة المركزية الموحدة، وضعت القواعد لبناء نظام سياسي جديد على اسس طائفية واثنية وعرقية، وعمدت الى تطبيق هذه القاعدة على المجتمع من خلال القتل والتهجير والفوضى، لكل تعود وتفترض بان الحل هو تقسيم البلاد الى عدة اقاليم لكل مكون اقليم، الامر الذي خلف دولة ضعيفة مسيطر عليها لا تعمل على بناء نظام سياسي برلماني ديمقراطي حقيقي، وبالفعل مانشاهده اليوم من تعالي الاصوات المطالبة بتقسيم البلاد الى عدة اقاليم وفق اسس مذهبية

---

(١) ايناس عبد السادة علب العنزي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.
(٢) دان بلش ومارتن بونشر، النظر في احتمال حرب مع ايران، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣٤٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٢٠،
(٣) جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٨٤.
(٤) صلاح الدين حافظ، حرب الصدمة والترويع: من فلسطين الفى العراق وبالعكس، شبكة المعلومات العالمية: http://www.ahram.org

خاصة بعد تحرير المناطق من سيطرة التنظيم الارهابي (داعش) الارهابي يثبت صدق ما ذكرناه سابقاً.

خلاصة القول، ان العراق لا يمتلك إمكانيات ذاتية كافية تؤهله للعودة السياسية الفاعلة الى البيئة الاقليمية والعربية، وتجنب التدخلات الاقليمية والدولية، فهو لا يمتلك منظوراً أيديولوجياً واضحاً، وليس لديه القدرة الاقتصادية للقيام بأدوار إقليمية مسؤولة، كما أن وضعه الاستراتيجي يجعله محط اهتمام علاقات معظم القوى المحيطة به، فضلاً عن اهتمام القوى الكبرى، واغلبها ( الدول الاقليمية والدولية) لا تريد للعراق الاستقرار، اما البيئة الداخلية الممزقة والمدمرة فيحتاج تأهيلها الى معظم موارد البلد، وقبل ذلك تحتاج الى توافقات وتفاهمات سياسية مبنية على اسس المواطنة الحقيقية، تتجاوز الطائفية المقيتة والتي اوصلت البلاد الى ماهو عليه اليوم، لذلك فإن معظم خيارات العراق القادمة ستكون داخلياً، اذا ما أراد أن يكون فاعلاً مستقلاً قياساً بإمكانياته المتوفرة[١].

يمكننا القول ان التدخلات الاقليمية والدولية كان لها الأثر السلبي الكبير في عملية بناء السلام، قالتدخلات الاقليمية والدولية لم تكن لصالح البلد، بل على العكس من ذلك، كانت التدخلات لتحقيق مصالح تلك الدول على حساب الشعب العراقي، ولم تكن تلك التدخلات لتنجح لولا وجود اطراف داخلية لها علاقات واتصالات مع اطراف خارجية، فاصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات مع الدول المتصارعة اقليمياً ودولياً.

تشكل المعوقات والمصاعب التي واجهت المجتمع العراقي بصورة عامة واحدة من الاسباب الرئيسية التي أدت الى تراجع ثقافة التسامح التي كانت الى حد ما تنتشر في المجتمع العراقي ما يجعله من الامور التي يصعب العمل عليها نحو تعزيز الاستقرار المجتمعي، وبشكل عام ترجع اسباب عدم وجود او قلة مستوى بناء السلام والتسامح العام والسلم المجتمعي في المجتمع العراقي الى عوامل معروفة في بنية المجتمع العراقي التي تربى عليها، سواء الدينية التي كانت لها التأثير الاكبر مثل رفض اتباع دين لأتباع دين اخر من قبوله بنفس المستوى الفكري واحتكار الايمان والحق المطلق وترسيخ الطبائع العشائرية، وهي الاخرى بقيت تسيطر على ذهنية الفرد في منطقة الشرق لحقب طويلة لم يستطيع الانسان الشرقي عموما والعراقي بصورة خاصة التخلص منها، وهي ناتجة من تأثره (بعوامل جغرافية ) مجاورته لدول تستغل الدين لمصالحها واقتصادية بسبب شكل انظمة الحكم في المنطقة او بسبب ترسخ مفاهيم ضيقة من الدين في ذهنية الافراد دون

(١) ستار جبار علاوي وخضر عباس عطوان، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص ص٥٤-٥٥.

الاعتزاز بمفايهم اخرى معاكسة لتلك المفاهيم، او ممارستها والعمل على ضوئها في الحياة العامة، فكل الاديان في مضامينها ترفض افكار وتدعو الى قبول افكار، تعلن عن مواقف تجاه حالة معينة مرتبطة بغير اتباع الديانة كما فيها مفاهيم

**المبحث الثالث: آليات بناء السلام**

لا شك إن مهمة بناء السلام في المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة تكاد تكون من أصعب المهام التي تواجه الحكومات والمنظمات الدولية بسبب حجم الدمار والخراب الذي تتسبب به هذه النزاعات المسلحة على المستويين المادي أو المعنوي، فتدمير البُنى التحتية من مؤسسات خدمية وأمنية يترافق مع تأثيرات سلبية على مستوى الفرد والمجتمع، فانعدام الخدمات والانفلات الأمني وشيوع الفوضى وعمليات القتل والتشريد وما تنتجه مستقبلاً من السعي للثأر والانتقام والشعور بعدم الثقة مابين أفراد المجتمع في ظل غياب القانون وضعف السلطة الحكومية الشرعية، تمثل مظاهر بارزة لمخلفات النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، لذلك تقع على عاتق الحكومات ان تعمل بكل جدية على أرساء ثقافة بناء السلام من خلال أرادة حقيقية، وهناك مجموعة من الآليات لبناء السلام منها:

**اولاً: الاليات السياسية:** قدر تعلق الامر بالاليات السياسية يتطلب اولاً تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد، فالاستقرار السياسي يعد الركيزة الاساسية في بناء السلام والانتقال بالمجتمع والدولة من حالة تصارعية تهدد السلام والاستقرار الى حالة من السلام، كذلك يتطلب بناء السلام الانتقال من مجتمع تحكمه الشخصنة الى حالة من المؤسساتية، فتطوير وتعزيز العمل المؤسساتي يسهم في تحويل المؤسسات من هياكل تمارس الاقصاء والتهميش لأفراد المجتمع والتي تؤدي الى قيام حالة من عدم الثقة بين الطرفين وتكون لغة العنف هي السائدة بينهم الى علاقة مؤسساتية وتشاركية تقوم على تعزيز الثقة بين الاطرفاء وتشجيع المشاركة السياسية.[١]

فالحوار والتسامح واحترام الاختلاف المجتمعي لم ينقطع على مر تاريخ العراق لكن ينقصه الانفتاح والعقلانية، وان بناء السلام في العراق لا يمكن ان يتسجد دون تطوير الثقافة المجتمعية التي تحتضن كل معالم وحقائق هذه القيمة، وبذلك فان الالية الاولى لبناء السلام تعتمد على تطوير ثقافة الحوار وتعزيز حقوق الانسان، ونبذ العنف والتهميش والاقصاء، والتمييز بين ابناء المجتمع الواحد التي تزيد من تشظي وانقسام المجتمع العراقي، ولنجاح عملية السلام يتطلب ذلك احترام الاختلافات المجتامعية وادارتها بعقلية حضارية منفتحة، واشاعة روح التسامح والقبول

(١) باسم علي خريسان، بناء السلام دراسة في اليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٢) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٨، ص ١٤٧.

القانوني والاجتماعي بتعدد الاراء، والافكار، وهو يقود الى المحبة والالفة السلام الدائم بين فئات المجتمع[١].

كذلك من الاليات السياسية لبناء السلام، ايجاد ايديولوجية وطنية تخلق الوعي ببناء السلام والابتعاد عن الايديولوجيات الخارجية التي تجهل الواقع الاجتماعي العراقي، اضافة الى إيجاد أحزاب سياسية تتبنى فعلياً عملية بناء السلام وبناء الهوية الوطنية التي تعمل على تنمية الشعور بالمواطنة، لا احزاب قائمة على مصالح طائفية أو ضيقة، واعتماد قانون للاحزاب يقوم على أسس سياسية مدنية لا تقبل بالتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية داخل تكوينها ولا بالمحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية[٢]، ولكي يكون بناء السلام في العراق حقيقي وليس شعارات فقط، يجب ان يكون هناك حوار عراقي–عراقي، بعيداً عن التأثيرات الخارجية، ووضع الاسس الكفيلة لحل المشاكل وبناء سلام حقيقي بعيداً عن الثأر والانتقام، والابتعاد عن تحقيق المصالح الشخصية[٣].

**ثانياً: الاليات الاقتصادية:** تعد التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل لثروات البلد وايجاد فرص عمل للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، وانتشال جميع العراقيين من البؤس والفقر التي سيطرت عليهم، من متطلبات بناء السلام، ويحتاج ذلك الى وضع سياسات اقتصادية ضمن برنامج وطني شامل للتنمية وتصحيح الاختلالات الهيكلية في جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة[٤]، وفي هذا السياق يجب على الحكومة اتباع سياسات اقتصادية نافعة والقضاء على الفساد بكل اشكاله، وانشاء مؤسسات رقابية فعالة، وتعزيز مبدأ الشفافية، وتشجيع الاستثمار الحقيقي، كذلك من السياقات الضرورية والملحة خاصة في المناطق التي تعرضت للنزاعات والحروب والدمار اتباع سياسة حبر الضرر وتعويض الضحايا، اذ يجب ضمان حقوق الافراد جميعاً وخاصة الضحايا وصيانة كرامتهم وتحقيق العدل، وينطوي مفهوم التعويض على عدة معان من بينها، التعويض المباشر ورد الاعتبار واستعادة ما فقد قدر الإمكان، وبالمقابل فان عدم تعويض المتضررين يشعرهم بالظلم والخسارة ولا يسهل عملية بناء السلام، وربما تحصل مستقبلاً عمليات انتقام او حقد، ولا يمكن في هذه الحال للمواطن المتضرر ان يقف الى جوار الدولة اذا ما حصلت ازمات

---

(١) عبدالسلام بغدادي، السلم الوطني ( المدني)، دراسة اجتماعية سياسية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد(٣٠)، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص٨٣.

(٢) عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية، دار اسامة، عمان، ٢٠٠٧، ص١٤١.

(٣) ياسر جاسم قاسم، كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق، مركز الجسور لدعم حوار الحضارات، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي: http://www.siironline.org/alabwab/josoor/٠٣٢.html

(٤) ظافر طاهر، العراق والاحتلال الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٢٠.

اخرى، فلا زال المواطنون الذين تعرضت منازلهم للدمار والخراب في المناطق التي تعرضت لسيطرة (داعش) الارهابي، يعانون من مشكلة عدم التعويض، فلازال الكثير في المخيمات وفي الهياكل المدمرة، فيجب على الحكومة اذا ما ارادت بناء سلام حقيقي على أسس متينة فان عليها ان تعمل على اصلاح البنى التحتية والتجارية واستصلاح المنازل والاراضي التي دمرت، وتوفير فرص العمل والوظائف للعاطلين عن العمل، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وتهيئة مستلزمات الحياة الكريمة، ان جبر الضرر وتهويض المتضررين وتوفير حياة كريمة هو بمثابة اعتراف بمسؤولية الدولة تجاه المواطنين وحفظ وصيانة كرامته[١].

ان أية معالجة لموضوع الفساد ومكافحته باعتباره المعوق الحقيقي لبناء السلام في العراق يتطلب[٢]:

**اولاً:** اتساع دائرة الشفافية والمُسالة والرقابة، من خلال زيادة المُشاركة الشعبية، والمُضي في طريق إشاعة الأساليب الديمقراطية، وضرب مواقع الفساد ومنعها من أن تشكل مراكز قوة، والقضاء على هذه المراكز إذا ما تشكلت.

**ثانياً:** إحداث إصلاح اجتماعي واقتصادي وسياسي وإداري، وهذا لا يتعلق بمكافحة الفساد فقط، انما هو ضروري لعملية التنمية، والخروج من دائرة الجمود والتخلف الى استخدام الاساليب العصرية في الادارة، وإزالة إسباب الاختلالات الاقتصادية وضمان سلامة الاجراءات القضائية، والقضاء على الروتين والبيروقراطية وإزالة العوائق أمام الاستثمار.

**ثالثاً:** دعم المؤسسات غير الرسمية مثل (منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الانسان، والمنظمات المناهضة للفساد، وغيرها من المنظمات والمؤسسات غير الرسمية)، التي تساعد في عملية مكافحة الفساد، وتعمل على الاصلاح الاقتصادي، فمنظمات المجتمع المدني لها دور كبير في مكافحة الفساد من خلال تشكيلاتها التي تعد احد اشكال تنظيم المجتمعات.

ان ما يمر به العراق حالياً من تظاهرات شعبية خاصة تظاهرات يوم (٢٠١٩/١٠/٢٥) والايام التي تلتها ما هي الا نتيجة للوضع المأساوي الذي يمر به البلاد نتيجة انتشار الفساد والمحسوبية والمنسوبية وغياب الخدمات وانتشار الفقر والجهل والتخلف وغياب حقوق الانسان، ودليل ذلك عدد الضحايا سقطوا في تلك التظاهرات والذي تجاوز عددهم المئات وعدد كبير من

(١) زاهر ربيع حسين، المصالحة المجتمعية في نينوى بعد داعش، جمعية الامل العراقية، ٢٠١٩، ص٣٢.
(٢) محمد سالم صالح النجار، المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد (دراسة نظرية) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص١٠٨.

المصابين، ولكي تجتاز الحكومة العراقية هذه الازمة عليها ان تتبنى سياسات اصلاحية اقتصادية فعالة تضمن للعراقيين حياة كريمة.

**ثالثاً: الأليات الاجتماعية والثقافية:** يبدو ان المشكلة الأكبر والأهم في العراق هو ان مجتمعه تعرض لصدمة كبيرة بعد عام ٢٠٠٣، وساهم التوتر الذي حدث بعد ذلك في زرع عدم الثقة بين الطوائف العراقية العديدة، مما دفعت بالكثير من الناس الى الارتداد الى الجماعات الاثنية والدينية للحصول على الامن والدعم[١]، واذا ما نظرنا في الموروثات الموجودة لدى اغلب العراقيين ( في التفكير والسلوك) رأينا العنصرين الأكبر هما: الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية، وقد طغى كل منهما حتى على الكفاءة، وتارة تغلب موروثات على أخرى لدى بعض قيادات القوى السياسية في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق[٢].

ومما لا شك فيه ان بناء السلام في العراق وتحديداً في المناطق التي تعرضت لسيطرة (داعش) الارهابي،لا يمكن ان يقوم به الجهد الحكومي فقط، انما يحتاج الى جهد المجتمع المحلي كالمؤسسات التربوية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني والعشائر ورجال الدين ووسائل الاعلام، وجميع المؤسسات التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الوعي والرأي العام[٣]، ويعتمد بناء السلام في العراق على الحاق الهويات الفرعية بالجماعة الأكبر وصولاً الى بناء الجماعة الوطنية بشكل رسمي مما يؤدي الى بناء جماعة متميزة ذات هوية وطنية خاصة ومتميزة لديها الشعور بالانتماء الى المجتمع والاندماج معه[٤].

إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد، وأنه الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضا، والتسامح، هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب[٥].

إن استقرار أي مجتمع أو نظام سياسي بعد مرحلة عنف وصراع يكمن جزئياً في التفاهمات بين القادة السياسيين والنخب السياسية فيما يتعلق بمواقفهم أو سلوكهم السياسي تجاه قضايا

---

(١) المصالحة الوطنية في العراق- دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسات الامريكية في إعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٨

(٣) شمخي جبر، تحرير الموصل وبناء السلام، الحوار المتمدن، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي: www.m.ahewar.org

(٤) نغم نذير شكر، دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد(٢٤)، ٢٠١١، ص٩٥.

(٥) دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

التوحيد الوطني والتمثيل السياسي وشرعية السلطة والدولة من ناحية، وبقدراتهم على نبذ وإنهاء العنف والصراع من داخل مجتمعاتهم أو جماعاتهم الثقافية بشكل دائم وتطوير علاقات سياسية واجتماعية جديدة تؤكد على أهمية قيام المواطنة والمشاركة والتداول السلمي للسلطة مع تكافؤ الفرص للجميع من ناحية ثانية، وعليه فإن بناء السلام ليس مشروعا سهلا ولا آنياً بل هو مشروع طويل الأمد يحتاج إلى آليات لبناء السلام وآليات لترسيخ وتعزيز السلام وتحويله إلى سلام مستدام، وهو جهد تقوم به النخبة السياسية والمجتمع على حد سواء لكن الثقل الأهم منه تقوم به النخبة السياسية التي تتحمل مسؤولية تعزي زه وترسيخه واستدامته.

**الخاتمة:**

لقد ثبت أن التنوع والاختلاف واقع كوني وإرادة إلهية يستحيل إلغاؤها، والتعدد ضرورة اجتماعية، والمواطنة حق إنساني، علينا أن نتعامل مع هذا الواقع بوعي يحقق التعايش السلمي في ظل التنوع والتكامل مع التعدد والتعاون في القواسم المشتركة، عليه إذا أردنا تعايشاً سلمياً يحافظ على الوحدة أن نتواثق على أن تكون الدولة في كل مؤسساتها مجسدة للتنوع الذي يقوم عليه المجتمع، والالتزام بحقوق المواطنة للجميع، وكفالة حرية العقيدة والعبادة والتبشير للجميع، وقيام مؤسسات للعمل المشترك، والالتزام بثوابت الوطن، والعدالة في توزيع الحقوق، والمساواة في التعامل، واحترام التميز والجودة في العمل، وانتهاج الحوار وسيلة لفض النزاعات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفي هذا السياق لابد من ذكر بعض التوصيات التي تأكد على بناء السلام في ظل الواقع الراهن:

١- ضرورة دعوة أبناء البلد إلي تناسي رواسب الماضي وذلك بإجراء التصالح بين الطوائف والقوميات والاديان، تصالح مبني علي أساس التعايش السلمي داخل دولة متعددة الأعراق والثقافات بتقسيم عادل للسلطة والثروة.

٢- أن تعمل القوة الوطنية والسياسية إلي حل جميع الأزمات والخلافات داخل البيت العراقي، وبعيداً من التدخلات الدولية ذات الأطماع الواضحة.

٣- تقوية أواصر التعاون والحوار والإتفاق في المجتمع العراقي بجميع مكوناته السياسية بإعلاء قيمة إدارة التنوع كأحد آليات حل النزاعات.

٤- تعزيز مبدأ المواطنة وتفعيله من خلال الاتفاق فيما بين الكتل المشاركة في العملية السياسية وقيامها بدور اساسي في عملية التقارب والتسامح والاختلاط، لإعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع.

٥- ضرورة جعل السلاح بيد الدولة والقوات الأمنية ومحاولة النهوض بالمجتمع نحو المدنية المتحضرة، والابتعاد عن كل مظاهر التسلح والتخندق لمواجهة الآخرين وجعل القانون هو الفيصل بين الجميع.

المصادر


اولاً: الكتب

١- رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية : مفاوضات السلام، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط٥، ١٩٩٨.
٢- دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، منشورات مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٧.
٣- محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ٢٠٠٣.
٤- عمرو خيري عبدالله وأخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات – المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام، جمعية الامل العراقية، ٢٠١٨.
٥- أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٦- غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية، دار البشير للتوزيع والنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٠.
٧- تقرير عن ثقافة بناء السلام، اعداد مؤسسة ثقافة السلام بناء على الدعوة الواردة في الفقرة العاملة العاشرة من قرار الجمعية العامة ١٤٣/ ٥٩/ A، تحرير وترجمة: محسن يوسف، منتدى الإصلاح العربي – مكتبة الإسكندرية.
٨- محمد وائل القيسي، السلم المُجتمعي : المقومات وأليات الحماية" محافظة نينوى أنموذجا، مركز نون للدراسات الاستراتيجية،الموصل، ٢٠١٧.
٩- غسان سلامة، الديمقراطية كأداة للسلم الأمني، ندوة سياسات الانفتاح العربي الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
١٠- خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
١١- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث١١أيلول٢٠٠١، الهيئة العامة السورية، دمشق، ٢٠٠٩.
١٢- جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
١٣- ستار جبار علاوي وخضر عباس عطوان، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦.
١٤- عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية، دار اسامة، عمان، ٢٠٠٧.
١٥- زاهر ربيع حسين، المصالحة المجتمعية في نينوى بعد داعش، جمعية الامل العراقية، ٢٠١٩.
١٦- جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسات الامريكية في إعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١- فايز عبدالله العساف، الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق إنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الاردن، ٢٠١٠.
٢- محمد سالم صالح النجار، المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد (دراسة نظرية) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١- خالد حنفي علي، مداخل محفزة لبناء السلام" في مناطق الصراعات، نشرة مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٦/١٠/٢
٢- عادل زقاغ، وهاجر خلالقة، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١١) جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٤.
٣- طه حميد حسن العنبكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١١.
٤- عبير سهام مهدي، بناء دولة القانون في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٩) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨.
٥- عامر هاشم عواد ، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.
٦- مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٠٥) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٧- المصالحة الوطنية في العراق- دراسة مقارنة، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧.
٨- مجموعة مستقبل العراق، نحو عراق ديمقراطي مسالم غير طائفي، مجلة المستقبل العربي، العدد ( ٣٧٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٩- رند رحيم فرانكي، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٢٩٧)، بيروت، ٢٠٠٣.
١٠- حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣٧-٣٨) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٤.
١١- ستار جبار علاوي، السياسة الخارجية العراقية وإمكانيات التفاعل الاقليمي، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني ( علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي) بيت الحكمة، ٢٠١٢.
١٢- بسمة عبدالمحسن سعيد، اسرائيل ومسعى عدم استقرار المنطقة (مصر، العراق، سوريا)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(٩) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤.
١٣- ايناس عبدالسادة علي العنزي، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٦) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
١٤- رؤى خليل سعيد، تركيا ايقاعات مختلفة للتعامل مع العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(٩) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤.
١٥- دان بلش ومارتن بوتشر، النظر في احتمال حرب مع ايران، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣٤٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
١٦- علي عبود المحمداوي، إشكالية التسامح والاعتراف بالاخر، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (٩)، مركز وطن للدراسات، بغداد، ٢٠٠٩.
١٧- عبدالسلام بغدادي، السلم الوطني ( المدني)، دراسة اجتماعية سياسية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد(٣٠)، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠١١.
١٨- ظافر طاهر، العراق والاحتلال الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
١٩- نغم نذير شكر، دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد(٢٤)، ٢٠١١.

رابعاً: الانترنيت:

١- فرات المحسن، الية الانتخاب واثرها وقانون تنظيم الاحزاب، موقع الحوار المتمدن على الانترنيت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp
٢- جيفارا زيا، التحديات مابعد دحر داعش في نينوى الأحد ٠٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موقع كتابات.
٣- عدنان الباججي، التيار الصدري دعم المالكي بتوجهات إيرانية والحكومة ترضخ لضغوط طهران، على الموقع الالكتروني لشفق نيوز على شبكة المعلومات الدولية: ٢٠١٢ http://www.shafaaq.com/sh٢/news/iraq-news/٤٦٥٣
٤- للمزيد ينظر: التقرير الخبري لموقع الجديدة نيوز بعنوان: قائد فيلق القدس الايراني قاسم سليماني: العراق يخضع لإدارة طهران وأفكارها، بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١، الموقع التالي: http://aljadidah.com
٥- التقرير الخبري لشفق نيوز العراق لامريكا: التدخل التركي السافر خرق لجميع الاعراف الدولية، بتاريخ ٦/٨/ ٢٠١٢، شبكة المعلومات العالمية: http://www.shsfaaq.com/sh٢/news
٦- صلاح الدين حافظ، حرب الصدمة والترويع: من فلسطين الفى العراق وبالعكس، شبكة المعلومات العالمية: http://www.ahram.org
٧- ياسر جاسم قاسم، كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق، مركز الجسور لدعم حوار الحضارات، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي: http://www.siironline.org/alabwab/josoor/٠٣٢.html
٨- شمخي جبر، تحرير الموصل وبناء السلام، الحوار المتمدن، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي: www.m.ahewar.org.

خامساً: المصادر الاجنبية:

١- ١-Susan Bliss , Peace building and conflict and resolution, Global eduction learing emphases, Directr NSW ٢٠٠١-٢٠١٠